

فيأتيني أولئك القوم (...). لاستنساخ هذا الكتاب وقراءته علي ويكتبونه بخطوطهم (...). ويتدارسونه بينهم، ويتأدبون به، ويستعملون ألفاظه ومعانيه في كتبهم ومخاطباتهم ويروونه عني لغيرهم من طلاب ذلك الجنس...» (ص7).

نلاحظ من خلال هذا الشاهد أن هناك اعتبارات متعددة تتدخل في نسبة الكتاب، وتقدم لنا الخزانة العربية أمثلة كثيرة على ذلك. فالصنيع الذي كان يقوم به الجاحظ والمتمثل في تأليف كتب ونسبتها إلى من سبقه، لم ينج منه، لأننا نجد بعض المصنفات أو المؤلفات قد نسبت إليه مثل «كتاب التاج» ويعمل الفيلولوجيون والمحققون كثيرا على إثبات هذه النسبة أو نفيها كجزء من العمل الذي يضطلعون به. غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد فبعض المصنفات أو المؤلفات لا نقف حيارى فقط بصدد نسبتها إلى شخص محدد، ولكننا نظل لا نعرف مؤلفها الحقيقي، لأن مبدعيها أو مصنفها تعددوا بتعدد الحقب التي تدولت فيها، وتعرضت لإضافات وزيادات عدة وظلت على ماهي عليه حتى تم تدوينها. ويندرج ضمن هذا النوع من الكتب ما يدخل عموما في نطاق «كلام العامة»، و«إبداع العوام»، ولعل «السيرة الشعبية» واحدة من هذه المؤلفات التي لا نعرف شيئا عن «مبدعيها» أو «رواتها» الذين ظلوا يتناقلونها جيلا بعد جيل. إننا أمام صاحب الكتاب نميز بين:

1. المؤلف.

2. المصنف

وكلاهما يمكن أن يكون :

1. صحيح النسبة، أو

2. زائفها، أو،

3. متعددًا ومجهولًا.

وإذا كان للمشتغلين بتحقيق الكتب دور كبير يتجلى في السعي إلى تدقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه باعتماد طرائق وتقنيات محددة في البحث، فإن للمشتغل بالأجناس أو بنظريات الكلام عموما دورا يضطلع به في التساؤل عن هذا الوضع وما يترتب عنه من طوابع تتصل بالكتاب ومصنفيه أو مؤلفيه، ولو من جهة التجليات الكلامية التي تحتويها هذه الكتب، وما تحبل بها من إمكانيات للاستثمار